

## تقدير نموذج التوازن الجزئي لمحصول البطاطس في مصر

محمد زكي جمعة<sup>١</sup> - محمد صلاح منصور<sup>١</sup> - على أحمد إبراهيم<sup>١</sup> -

سامية عبد الحميد عبد الله<sup>٢</sup> - إيناس ممدوح جبر<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق.

<sup>٢</sup> المعهد المركزي لبحوث التصميم والتخطيط الإحصائي، مركز البحوث الزراعية ، وزارة الزراعة.

Accepted 11/3/2006

**الملخص:** يعتبر محصول البطاطس من محاصيل الخضر الاستراتيجية الهامة في مصر، باعتباره من المحاصيل الغذائية والصناعية التي تقوم عليه بعض الصناعات الغذائية ومصدرا هاما من مصادر الدخل الزراعي القومي، والحصول على النقد الأجنبي اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في حصيلة الصادرات الزراعية المصرية.

ونظرا للتغيرات الاقتصادية الهيكليه التي طرأت على المقتصد المصري عقب تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٨٧، والإضمام إلى منظمة التجارة العالمية، عقب التوقيع على الإنفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، فلا شك أن تلك التغيرات الاقتصادية المحليه والعالميه، تعتبر بمثابة تحديا حقيقيا يواجه السياسه الزراعيه المصريه في الأسواق العالميه لمواجهة قوى التكتلات الاقتصادية وشرطها أساسيا لتعزيز قدره الزراعي المصريه التنافسيه للحد من الرسوم الجمركية وغير الجمركية والتشوهات السعرية التي تنتج عنها عدم الكفاءه في تخصيص الموارد.

ونظرا لمكانة محصول البطاطس في الإنتاج الزراعي باعتباره من المحاصيل التصديرية الهامة، فقد تمثلت مشكلة البحث في مدى الإختلالات السعرية في سوق الإنتاج والإستهلاك، ومدى تأثير ذلك على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

ولقد استهدف البحث إلى إلقاء الضوء على طبيعة التغيرات الاقتصادية المختلفة وثيقة الصلة بسياسات إنتاج البطاطس من حيث مقومات الميزة النسبية، ومن ثم الوقوف على واقع بعض المتغيرات المتمثلة في صافى الخساره الاقتصادية فى الإنتاج، صافى الخساره الاقتصادية فى الإستهلاك، التغير فى فلتر المنتج والمستهلاك، التغير فى الإيراد الحكومي، والتغير فى النقد الأجنبي.

كما تم الاعتماد على الطريقة الاستقرائية في التحليل الاقتصادي من الناحيتين الوصفية والكمية، من خلال تقدير نموذج التوازن الجزئي لتوضيح الاختلالات السعرية والتعرف على تأثير سياسات تدخل الدولة في مجال الإنتاج والإستهلاك الخاص بمحصول البطاطس.

ولقد تم الحصول على البيانات من مصادرها المختلفة سواء المنشورة أو غير المنشورة من الجهات الرسمية الحكومية، مثل بيانات الإدارة المركزية لل الاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة وإصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرات البنك الأهلي خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

ولقد تناول البحث تقدير نموذج التوازن الجزئي لمحصول البطاطس وفقاً لستة سيناريوهات قائمة على أساس تغير سعر التصدير للبطاطس، تغير سعر الصرف، تغير السعر المزروع للبطاطس، تغير مرونة العرض، تغير مرونة الطلب، وأخيراً تغير مرونتي العرض والطلب معاً للبطاطس.

واعتمد السيناريو الأول والثاني والثالث على ثلاث حالات، حيث تفترض الحالة الأولى في كل سيناريو ثبات الأسعار سواء كان سعر التصدير أو سعر الصرف أو السعر المزروع، وهي الأسعار الأصلية، بينما تفترض الحالة الثانية زيادة تلك الأسعار بنحو ١٢٪ عن السعر الأصلي، كما تفترض الحالة الثالثة زيادة السعر بنحو ٢٠٪ عن السعر الأصلي. كما اعتمد السيناريو الرابع والخامس والسادس أيضاً على ثلاث حالات، حيث تفترض الحالة الأولى في كل سيناريو ثبات مرونتي العرض والطلب، وهي نتائج تحليل المرونتات الأصلية، بينما تفترض الحالة الثانية تناقص المرونة بنحو ١٠٪ عن المرونة الأصلية، كما تفترض الحالة الثالثة تناقص المرونة بنحو ٢٠٪ عن المرونة الأصلية سواء كانت مرونة العرض أو مرونة الطلب. ولقد بلغت مرونة العرض ومرونة الطلب الناتجة من التحليل الاحصائي لمحصول البطاطس خلال فترة الدراسة نحو ٤٧٪، ٥٢٪، ٤٧٪ على الترتيب.

ولقد أوضحت النتائج في حالة تغير سعر التصدير لمحصول البطاطس، اتضحت أن صافي خسارة المنتج والمستهلك الاقتصادية قد أخذت في التنبد بين الارتفاع والانخفاض، بينما إنفتحت الخسارة في فائض المنتج والإيراد الحكومي وصافي الخسارة الاقتصادية، كما تبين إرتفاع المكاسب في فائض المستهلك، وبالتالي إنعكس ذلك على إنخفاض حصة النقد الأجنبي في الحاله الثانية مقارنة بالحاله الأولى.

وفي حالة تغير سعر الصرف اتضح إنخفاض صافي خسارة المنتج والمستهلك الاقتصادية وإنخفضت الخسارة في الإيراد الحكومي في الحاله الثانية مقارنة بالحاله الاولى، وتتبين صافي الخسارة بين الإنخفاض والارتفاع في الحاله الثالثه مقارنة بالحاله الاولى والثانية، كما يتبيّن إنخفاض الخسارة في فائض المنتج وزيادة العائد، بينما تبيّن إنخفاض حصيلة النقد الأجنبي المحصلة وصافي الخسارة الاقتصادية لكن بنسبة أقل في الحاله الثانية، وتتبين الإتجاه نحو الإنخفاض والارتفاع في الحاله الثالثه.

وفي حالة تغير السعر المزروع لمحصول البطاطس، تبيّن إنخفاض صافي خسارة المنتج الاقتصادي وصافي خسارة الإستهلاك الاقتصادي، بينما تبيّن إنخفاض الخسارة وإرتفاع العائد في فائض المنتج، كما إرتفعت المكاسب وإنخفضت الخسارة في فائض المستهلك وصافي الخسارة الاقتصادية، وإنخفضت الخسارة وإرتفاع العائد في الإيراد الحكومي، وترتب على ذلك أنه قل الإنخفاض وإرتفعت حصيلة النقد الأجنبي المحصلة نتيجة تصدير البطاطس في الحاله الثانية والثالثه مقارنة بالحاله الاولى.

وفي حالة تغير مردنة العرض لمحصول البطاطس، إنخفاض صافي خسارة المنتج الاقتصادية، بينما تبيّن إنخفاض الخسارة وإرتفاع العائد في فائض المنتج والإيراد الحكومي وترتب على ذلك إنخفاض حصيلة النقد الأجنبي في السنوات الأولى، بينما ارتفعت في باقي السنوات، كما إنخفضت صافي الخسارة الاقتصادية في الحاله الثانية والثالثه مقارنة بالحاله الأولى.

وفي حالة تغير مردنة الطلب لمحصول البطاطس اتضح أنها لم تؤثر على صافي خسارة المنتج الاقتصادية، ولم تؤثر على فائض المنتج بينما تبيّن إنخفاض صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية كما إرتفعت المكاسب وإنخفضت الخسارة في فائض المستهلك، وفي الإيراد الحكومي وبالتالي قل الإنخفاض في حصيلة النقد الأجنبي وإرتفاع العائد، كما إنخفضت صافي الخسارة الاقتصادية في الحاله الثانية والثالثه مقارنة بالحاله الاولى.

واخيراً في حالة تغير مردنتي العرض والطلب لمحصول البطاطس، اتضح إنخفاض صافي خسارة المنتج الاقتصادية وأيضاً إنخفاض صافي خسارة المستهلك الاقتصادية، بينما إنخفضت الخسارة وإرتفاع العائد في فائض المنتج، لكن إرتفعت المكاسب وإنخفضت الخسارة في فائض المستهلك وإنخفضت الخسارة في الإيراد الحكومي وإرتفاع العائد وبالتالي إنعكس ذلك على التغير في حصيلة النقد الأجنبي حيث قل الإنخفاض وإرتفاع العائد، كما إنخفضت صافي الخسارة الاقتصادية في الحاله الثانية والثالثه مقارنة بحاله الاولى.

## مقدمة

يعتبر محصول البطاطس من محاصيل الخضر الاستراتيجية الهامة في مصر، بإعتباره من المحاصيل الغذائية والصناعية التي تقوم عليه بعض الصناعات الغذائية ومصدرا هاما من مصادر الدخل الزراعي القومي، والحصول على النقد الأجنبي اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في حصيلة الصادرات الزراعية المصرية. ونظرا للتغيرات الاقتصادية الهيكليه التي طرأت على المقصد المصري عقب تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٨٧، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، عقب التوقيع على الإتفاقيه العامه للتعريفات الجمركية والتجاره، فلا شك أن تلك التغيرات الاقتصادية المحليه والعالميه، تعتبر بمثابه تحديا حقيقيا يواجه السياسه الزراعيه المصريه في الأسواق العالميه لمواجهة قوى التكفلات الاقتصادية وشرطها أساسيا لتعزيز قدره الزراعي المصريه التنافسيه للحد من الرسوم الجمركيه وغير الجمركيه والتشوهات السعرية التي نتج عنها عدم الكفاءه في تخصيص الموارد.

## مشكلة البحث

نظرا لمكانة محصول البطاطس في الإنتاج الزراعي بإعتباره من المحاصيل التصديرية الهامة، فإن مشكلة البحث تكمن في مدى الإختلالات السعرية في سوق الإنتاج والإستهلاك، ومدى تأثير ذلك على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

## الهدف من البحث

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على طبيعة التغيرات الاقتصادية المختلفة وثيقه الصلة بسياسات إنتاج البطاطس من حيث مقومات الميزة النسبية، ومن ثم الوقوف على واقع بعض المتغيرات المنتهله في صافي الخساره الاقتصادية في الإنتاج، صافي الخساره الاقتصادية في الإستهلاك، التغير في فائض المنتج والإستهلاك، التغير في الإيراد الحكومي، والتغير في النقد الأجنبي.

## الطريقه البحثيه ومصادر البيانات

تم الاعتماد على الطريقه الاستقرائيه في التحليل الاقتصادي من الناحيتين الوصفيه والكميه، من خلال تقيير نموذج التوازن الجزئي Partial Equilibrium Model لتوضيح الإختلالات السعرية والتعرف على تأثير سياسات تدخل الدولة في مجال الإنتاج والإستهلاك الخاص بمحصول البطاطس.

ويقوم نموذج التوازن الجزئي بتقدير دوال الطلب والعرض في سوق سلعة معينة، بهدف قياس أثر تدخل الدولة على كل من المنتج والمستهلك والتجارة الخارجية والإيراد الحكومي نتيجة إتباع سياسة معينة، وأثر ذلك على كفاءة استخدام المدخلات والمخرجات، والرفاهية الاقتصادية على مستوى المجتمع، والإيراد الحكومي لتلك السلعة. ويكون نموذج التوازن الجزئي من المعادلات التالية:

$$NEL_p = 0.5 \eta_{sw} (NPC - 1)^2 VQ_w$$

$$NEL_c = 0.5 \eta_{dw} (NPC - 1)^2 VC_w$$

$$\Delta Ps = [(NPC - 1) VQ_w] + NEL_p$$

$$\Delta Cs = - \{[(NPC - 1) WC_w] - NEL_c\}$$

$$\Delta GR = (NPC - 1) \{VC_w [1 + \eta_{dw} (NPC - 1)] - VQ_w [1 + \eta_{sw} (NPC - 1)]\}$$

$$\Delta FE = -(NPC - 1)(\eta_{sw} VQ_w - \eta_{dw} VC_w)$$

$$\pi = \Delta Ps + \Delta Cs + \Delta GR = - (NEL_p + NEL_c)$$

حيث:

Net Economic Loss in Production = صافي خسارة الإنتاج الاقتصادية  $= NEL_p$  -

Net Economic Loss in Consumption = صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية  $= NEL_c$  -

Change in Producer Surplus = تغير فائض المنتج  $= \Delta Ps$  -

Change in Consumer Surplus = تغير فائض المستهلك  $= \Delta Cs$  -

Change in Government Revenue = تغير الإيراد الحكومي  $= \Delta GR$  -

Change in Foreign Exchange = تغير النقد الأجنبي  $= \Delta FE$  -

Net Effect on Export = صافي الأثر على الصادرات  $= \pi$  -

Domestic Farm Gate Price = السعر المحلي  $= P_d$  -

Border Price = سعر الحدود  $= P_b$  -

Nominal Protection Coefficient = معامل الحماية الإسمى  $= Npc$  -

Production at  $= Q_d$  = كمية الإنتاج عند السعر المحلي -

Production at  $= Q_w$  = كمية الإنتاج عند سعر الحدود -

Value of Production at  $= VQ_d$  = قيمة الإنتاج عند السعر المحلي -

Production at	$Q_w$ = كمية الإنتاج عند سعر الحدود
Value of Production at	$VQ_d$ = قيمة الإنتاج عند السعر المحلي
Value of Production at	$VQ_w$ = قيمة الإنتاج عند سعر الحدود
Consumption at	$C_d$ = كمية الاستهلاك عند السعر المحلي
Consumption at	$C_w$ = كمية الاستهلاك عند سعر الحدود
Value of Consumption at	$CV_d$ = قيمة الاستهلاك عند السعر المحلي
Value of Consumption at	$VC_w$ = قيمة الاستهلاك عند سعر الحدود
Supply Price Elasticity at	$\eta_{sd}$ = مرونة العرض السعرية المحلية
Supply Price Elasticity at	$\eta_{sw}$ = مرونة العرض السعرية العالمية
Demand Price Elasticity at	$\eta_{dd}$ = مرونة الطلب السعرية المحلية
Demand Price Elasticity at	$\eta_{dw}$ = مرونة الطلب السعرية العالمية

هذا ويتم الاستعانة بالمؤشرات التالية في تقيير نموذج التوازن العزى:

$$NPC = P_d / P_b$$

$$Q_w = Q_d - [\eta_{sd} (P_d - P_b) Q_d / P_d]$$

$$C_w = C_d - (\eta_{dd} (P_d - P_b) C_d / P_d)$$

$$VQ_d = P_d Q_d$$

$$VC_d = P_d C_d$$

$$VQ_w = P_b Q_w$$

$$VC_w = P_b C_w$$

$$\eta_{dw} = \eta_{dd} (P_b C_d) / (P_d C_w)$$

$$\eta_{sw} = \eta_{sd} (P_b Q_d) / (P_d Q_w)$$

ولقد تم الحصول على البيانات من مصادرها المختلفة سواء المنشورة أو غير المنشورة من الجهات الرسمية الحكومية، مثل بيانات الإدارة المركزية لل الاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة وإصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعداد العامة والإحصاء، ونشرات البنك الأهلي خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣).

## مناقشة النتائج

يتناول الجزء التالى توضيح أهم النتائج التى أمكن الحصول عليها لمحصول البطاطس خلال الفترة الزمنية (١٩٨٥ - ٢٠٠٣)، وفقاً لستة سيناريوهات هم:

- ١- تغير سعر التصدير للبطاطس بنحو ١٠٪، ٢٠٪ بالزيادة.
- ٢- تغير سعر الصرف بنحو ١٠٪، ٢٠٪ بالزيادة.
- ٣- تغير السعر المزرعى للبطاطس بنحو ١٠٪، ٢٠٪ بالزيادة.
- ٤- تغير مرونة العرض الاصلية من ٤٧٪، ٣٧٪ الى ٤٢٪، ٣٢٪ ثم الى ٤٧٪، ٣٧٪.
- ٥- تغير مرونة الطلب الاصلية من ٥٢٪، ٤٢٪ الى ٥٤٪، ٤٣٪ ثم الى ٥٢٪، ٤٣٪.
- ٦- تغير مرونتى العرض والطلب معاً لمحصول البطاطس من (٤٧٪، ٥٢٪) فى الحاله الاولى الى نحو (٤٢٪، ٣٧٪) فى الحاله الثانية ثم الى (٤٣٪، ٣٢٪) فى الحاله الثالثه.

ويعتمد السيناريو الاول والثانى والثالث على ثلاثة حالات (C1, C2, C3)، حيث تفترض الحاله الاولى (C1) في كل سيناريو ثبات الاسعار سواء كان سعر التصدير او سعر الصرف او السعر المزرعى، وهي الاشعار الاصلية، بينما تفترض الحاله الثانية (C2) زيادة تلك الاشعار بنحو ١٠٪ عن السعر الاصلى، كما تفترض الحاله الثالثه (C3) زيادة السعر بنحو ٢٠٪ عن السعر الأصلى.

كما يعتمد السيناريو الرابع والخامس والسادس ايضاً على ثلاثة حالات (C1, C2, C3)، حيث تفترض الحاله الاولى (C1) في كل سيناريو ثبات مرونتى العرض والطلب، وهي نتائج تحليل المرونتات الاصلية، بينما تفترض الحاله الثانية (C2) تناقص المرونة بنحو ١٠٪ عن المرونة الاصلية، كما تفترض الحاله الثالثه (C3) تناقص المرونة بنحو ٢٠٪ عن المرونة الاصلية سواء كانت مرونة العرض او مرونة الطلب. وقد بلغت مرونة العرض ومرونة الطلب الناتجه من التحليل الاحصائى لمحصول البطاطس خلال فترة الدراسة نحو ٤٧٪، ٥٢٪، ٠٪ على الترتيب.

وفيما يلى اهم النتائج التى تم التوصل اليها:

#### **السيناريو الأول: نموذج التوازن الجزئى لمحصول البطاطس فى حالة تغير سعر التصدير**

يوضح جدول (١) نتائج نموذج التوازن الجزئى للبطاطس فى حالة تغير سعر التصدير للبطاطس وفقاً للحالات الثلاث المذكورة والتى توضح فيها الحالة الاولى سعر التصدير الاصلى بينما توضح الحاله الثانية زيادة سعر التصدير بنحو ١٠٪، والحاله الثالثه زيادة سعر التصدير بنحو ٢٠٪ على النحو التالي:

**صافى خسارة المنتج الاقتصاديه:** تبين من الحاله الثانيه أن صافى خسارة المنتج الاقتصاديه قد أخذت فى الارتفاع وحتى عام ١٩٩٣ ، وعامى ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، بينما انخفضت فى باقى الفترة الزمنية مقارنة بالحاله الاولى وهو سعر التصدير الأساسي، فبلغت أقصاها بنحو ٢٠٢٥,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ، في حين بلغت أدناها بنحو ٠٠١ مليون جنيه عام ١٩٩٨ . وفي الحاله الثالثه يلاحظ تذبذب صافى خسارة المنتج الاقتصاديه بالانخفاض أو الارتفاع مقارنة بالحاله الأولى والثانويه، فبلغت أقصاها بنحو ٢٦٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ، بينما بلغت أدناها بنحو ٠,١ مليون جنيه عام ١٩٩٤ . وقد يرجع ارتفاع صافى خسارة المنتج الاقتصاديه إلى أن ارتفاع سعر تصدير البطاطس أدى إلى انخفاض كمية الصادرات فأدى ذلك إلى عدم ترشيد استخدام الموارد الانتاجية وإنخفاض الكفاءة فى استخدامها.

**صافى خسارة الإستهلاك الاقتصاديه:** تبين من الحاله الثانيه أن صافى خسارة الإستهلاك الاقتصاديه قد أخذت فى الارتفاع مقارنة بالحاله الاولى حتى عام ١٩٩٣ ، وعامى ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، فبلغت أقصاها بنحو ٣٦٢٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ، في حين بلغت أدناها بنحو ٠٠١ مليون جنيه عام ١٩٩٨ . وفي الحاله الثالثه يلاحظ وجود تذبذب بالارتفاع والانخفاض فى صافى خسارة المستهلك مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، فبلغت أقصاها بنحو ٤١٩,١ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ، بينما بلغت أدناها بنحو ٠,١ مليون جنيه عام ١٩٩٤ .

**التغير فى فائض المنتج:** تبين من الحاله الثانيه ارتفاع الخسارة فى فائض المنتج مقارنة بالحاله الأولى حتى عام ١٩٩٣ ، وأعوام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، فبلغت الخسارة أقصاها بنحو ٢٩٩٩,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ، وأدنها بنحو ١,٧ مليون جنيه عام ١٩٩١ . وفي الحاله الثالثه يلاحظ تحقيق خسارة ولكن بمعدل متذبذب خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة، فبلغت الخسارة أقصاها بنحو ٧٤٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ، وأدنها بنحو ١١,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٤ . وقد يرجع ارتفاع الخسارة فى الحاله الثانية مقارنة بالحاله الأولى والثالثه إلى ارتفاع سعر التصدير الذى ادى إلى انخفاض كمية الصادرات من محصول البطاطس مما انعكس على انخفاض رفاهية المنتجين.

**جدول ١: نموذج التوازن الجزئي في حالة تغير سعر التصدير لمحمضول البطاطس بالمليون جنيه في مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣)**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (١) بالملحق.

**التغير في فائض المستهلك:** تبين من الحاله الثانيه إنخفاض المكاسب مقارنة بالحاله الاولى خلال الفترة الزمنية بإستثناء أعوام ١٩٨٨، ١٩٩٤، ١٩٩٧ (٢٠٠٠ - ١٩٩٧) والتي تحقق فيها خسارة، فبلغت المكاسب أقصاها نحو ٣٩٤,٢ مليون جنيه عام ١٩٩١، وأنداناها بنحو ٢,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وفي الحاله الثالثه يلاحظ زيادة المكاسب مقارنة بالحاله الثانيه، فبلغت المكاسب أقصاها نحو ٤٢٨,٨ مليون جنيه عام ١٩٩١، وأنداناها بنحو ١٤,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤. وقد يرجع إرتفاع المكاسب في فائض المستهلك عموماً في الحاله الثانيه والثالثه الى زيادة سعر التصدير الذي أدى إلى إنخفاض كمية الصادرات ومن ثم زيادة العرض المحلي من البطاطس وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي مما انعكس على إرتفاع رفاهية مستهلكي البطاطس.

**التغير في الإيراد الحكومي:** تبين من الحاله الثانيه إرتفاع الخسارة في الإيراد الحكومي حتى عام ١٩٩٣، وأعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، مقارنة بالحاله الاولى، بينما تحقق عائد في باقي السنوات، فبلغت أقصى خسارة نحو ٦٠٣,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٨ وأنداناها بنحو ١,١ مليون جنيه عام ٢٠٠١، وفي الحاله الثالثه تبين إرتفاع الخسارة في الإيراد الحكومي خلال الفترة الزمنية، حيث بلغت أقصاها نحو ٣٧٥,٢ مليون جنيه عام ١٩٩١، وأنداناها بنحو ٣,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٤. وقد يرجع إرتفاع الخسارة في الإيراد الحكومي في الحاله الثانيه والثالثه مقارنة بالحاله الاولى الى زيادة سعر التصدير، فلدي ذلك الى إنخفاض كمية الصادرات وبالتالي إنخفاض حصيلة الإيراد الحكومي.

**التغير في النقد الأجنبي:** تبين من الحاله الثانيه إنخفاض حصيلة النقد الأجنبي بدرجة أكبر خلال الفترة الزمنية مقارنة بالحاله الاولى، فبلغت أقصاها نحو ٣٠٤٨,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٧، وأنداناها بنحو ٢,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وفي الحاله الثالثه تبين وجود تذبذب بالارتفاع والانخفاض في حصيلة النقد الأجنبي خلال الفترة الزمنية مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، فبلغت أقصاها نحو ١٩٥٥,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٢، وأنداناها بنحو ١٣,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٤. وقد يرجع إرتفاع الانخفاض في الحصيلة في الحاله الثانيه والثالثه مقارنة بالحاله الاولى الى زيادة سعر التصدير، مما أدى إلى تقليل كمية صادرات البطاطس.

**صافي الخسارة الاقتصادية:** تبين من الحاله الثانيه إرتفاع صافي الخسارة خلال الفترة الزمنية مقارنة بالحاله الاولى، حيث بلغت أقصاها نحو ٥٦٥٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأنداناها

بنحو ١٠٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠١. كما يلاحظ تذبذب الاتجاه في الحاله الثالثه بالإرتفاع أو الانخفاض في الخسارة مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، فبلغت الخسارة أقصاها بنحو ١٨١,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٢، وأنذاها بنحو ٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٤، وقد يرجع سبب ارتفاع صافي الخسارة في الحاله الثانيه مقارنة بالحاله الاولى إلى زيادة سعر التصدير بالإضافة الى عدم كفاءة توزيع الموارد الانتاجية على مستوى المنتج وعدم ترشيد الإنفاق الاستهلاكي على مستوى المستهلك.

**السيناريو الثاني: نموذج التوازن الجزئي لمحصول البطاطس في حالة تغير سعر الصرف**  
 يوضح جدول (٢) نتائج نموذج التوازن الجزئي للبطاطس في حالة تغير سعر الصرف وفقاً للحالات الثلاث المذكورة، والتي توضح فيها الحاله الاولى سعر الصرف الاصلی بينما توضح الحاله الثانيه زيادة سعر الصرف بنحو ١٠٪، والحاله الثالثه زيادة سعر الصرف بنحو ٢٠٪ على النحو التالي:

**صافي خسارة المنتج الاقتصادي:** تبين من الحاله الثانيه أن صافي خسارة المنتج الاقتصادي قد أخذت في الانخفاض وحتى عام ١٩٩٣، وعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ مقارنة بالحاله الاولى، بلغت أقصاها بنحو ١٢٩٦,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨، في حين بلغت أنذاها بنحو ٠٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٣. وفي الحاله الثالثه يلاحظ وجود تذبذب بالانخفاض والارتفاع في صافي الخسارة مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، بلغت أقصاها بنحو ٤٥٠,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٨، بينما بلغت أنذاها بنحو ٠٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٢. ويرجع انخفاض صافي خسارة المنتج الاقتصادي في الحاله الثانيه مقارنة بالحاله الاولى إلى أن إرتفاع سعر الصرف أدى إلى إرتفاع كمية وقيمة الصادرات مما أدى إلى زيادة إيرادات المزارعين.

**صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادي:** تبين من الحاله الثانيه أن صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادي قد أخذت في الانخفاض وحتى عام ١٩٩٢، وعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بينما إرتفع في باقى السنوات وذلك مقارنة بالحاله الاولى، بلغت أقصاها بنحو ٢٣٢٣,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، في حين بلغت أنذاها بنحو ٠٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٣. وفي الحاله الثالثه يلاحظ تذبذب بالانخفاض والارتفاع في صافي خسارة المستهلك الاقتصادي مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، حيث بلغت أقصاها بنحو ٩٩٤,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٦، بينما بلغت أنذاها بنحو ١٠٠١ مليون جنيه عامي ١٩٩٣، ٢٠٠٣. ويرجع انخفاض صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادي في الحاله الثانيه إلى زيادة سعر الصرف أدى إلى زيادة سعر الصادرات وبالتالي إنخفاض كمية الصادرات ومن ثم كفاءة توزيع وترشيد الإنفاق الاستهلاك.

جدول ٢: نموذج التوازن الجزئي في حالة تغير سعر الصرف لمحصول البطاطس بالمليون جنيه في مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (١) بالملحق.

**التغير في فائض المنتج:** تبين من الحاله الثانيه إنخفاض الخسارة في فائض المنتج حتى عام ١٩٩٣، وعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بينما تحقق عائد في باقي السنوات مقارنة بالحاله الاولى، فبلغت الخسارة أقصاها بنحو ٢٠٧٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأنداناها بنحو ٣,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٣. وفي الحاله الثالثه يلاحظ تذبذب الخسارة والعائد بين الانخفاض والارتفاع لمنتجى البطاطس خلال الفترة الزمنية مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، فبلغت الخسارة أقصاها بنحو ٩١٠,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأنداناها بنحو ٢,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٣. وقد يرجع إنخفاض الخسارة في الحاله الثانيه إلى ارتفاع سعر الصرف الذى أدى إلى زيادة الصادرات، وانعكس ذلك على رفاهية منتجى البطاطس.

**التغير في فائض المستهلك:** تبين من الحاله الثانيه وجود تذبذب بالإرتفاع والانخفاض في مكاسب وخسائر المستهلك مقارنة بالحاله الاولى، فتم تحقيق مكاسب حتى عام ١٩٩٣، وعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ باستثناء عام ١٩٨٨، فبلغت المكاسب أقصاها بنحو ٣٣٨,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٧، وأنداناها بنحو ٥,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٣. وفي الحاله الثالثه يلاحظ نفس إتجاه الحاله الثانيه، فبلغت المكاسب أقصاها بنحو ٢٦٣,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٧، وأنداناها بنحو ٣,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣. بينما بلغت الخسارة أقصاها بنحو ٦٠٥,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥، وأنداناها بنحو ٣,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وقد يرجع سبب ارتفاع المكاسب في فائض المستهلك في الحاله الثانيه مقارنة بالحاله الاولى إلى زيادة سعر الصرف الذى أدى لزيادة سعر التصدير وبالتالي إنخفاض كمية الصادرات، مما ادى على زيادة المعروض بالسوق المحلي من البطاطس واقبال المستهلك على شراء كميات كبيرة بأسعار منخفضة مما انعكس على ارتفاع رفاهية المستهلكين.

**التغير في الإيراد الحكومي:** تبين من الحاله الثانيه إنخفاض الخسارة في الإيراد الحكومي وحتى عام ١٩٩٣، وعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بينما ارتفع العائد في باقي السنوات مقارنة بالحاله الاولى، فبلغت أقصى خسارة نحو ٤٨٢,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأنداناها بنحو ١,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٣. وفي الحاله الثالثه تذبذبت الخسارة والعائد في الإيراد الحكومي خلال الفترة الزمنية، مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، فبلغت أقصى خسارة نحو ٥٢٨,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٧، وأنداناها بنحو ١,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغ أقصى عائد نحو

٢٥٦,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٥، وأنناه بنحو ١,١ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وقد يرجع إنخفاض الخسارة في الإيراد الحكومي في الحاله الثانيه مقارنة بالحاله الاولى إلى زيادة سعر الصرف، مما أدى إلى ارتفاع سعر الصادرات، ومن ثم زيادة الإيراد الحكومي لمحصول البطاطس.

**التغير في النقد الأجنبي:** تبين من الحاله الثانيه إنخفاض حصيلة النقد الأجنبي المحصلة لكن بنسبة أقل حتى عام ١٩٩٣، وعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ مقارنة بالحاله الاولى بينما يرتفع العائد في باقي السنوات، حيث بلغت أقصى خسارة نحو ٨٢٦,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأنناها بنحو ٤,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٣، وفي الحاله الثالثه يلاحظ تذبذب الاتجاه نحو الإنخفاض والارتفاع، فبلغت أقصى خسارة نحو ٣١١٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأنناها بنحو ٣,١ مليون جنيه عام ١٩٩٣. بينما بلغ أقصى عائد نحو ٢٥٠,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٥، وأنناها بنحو ٣ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وقد يرجع الإنخفاض حصيلة النقد الأجنبي المحصلة لكن بنسبة أقل مقارنة بالحاله الاولى إلى زيادة سعر الصرف ، فأدى ذلك إلى ارتفاع سعر صادرات البطاطس مما أدى إلى ارتفاع النقد الأجنبي المحصل نتجة تصدير البطاطس.

**صافي الخسارة الاقتصادية:** تبين من الحاله الثانيه إنخفاض صافي الخسارة لكن بنسبة أقل مقارنة بالحاله الاولى، حيث بلغت أقصاها بنحو ٣٦٢٠ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأنناها بنحو ١٠٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٣. بينما يلاحظ تذبذب الاتجاه في الحاله الثالثه بالإإنخفاض والارتفاع، فبلغ صافي الخسارة الاقتصادية أقصاها بنحو ١٢٥٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأنناه بنحو ٠٠١ مليون جنيه عامي ١٩٩٣، ٢٠٠٣. وقد يرجع سبب الإنخفاض صافي الخسارة الاقتصادية إلى زيادة سعر الصرف الذي أدى إلى زيادة سعر صادرات البطاطس، مما إنعكس على كفاءة توزيع الموارد الانتاجية وترشيد الإنفاق الاستهلاكي على مستوى المنتج والمستهلك.

**السيناريو الثالث:** نموذج التوازن الجزئي لمحصول البطاطس في حالة تغير السعر المزرعى يوضح جدول (٣) نتائج نموذج التوازن الجزئي للبطاطس في حالة تغير السعر المزرعى للبطاطس وفقا للحالات الثلاث المذكورة، والتى توضح فيها الحاله الاولى السعر المزرعى الأصلى بينما توضح الحاله الثانية زيادة السعر المزرعى بنحو ١٠٪، والحاله الثالثه زيادة السعر المزرعى بنحو ٢٠٪ على النحو التالي:

جدول ٣: نمذج التوازن الجزئي في حالة تغير السعر المزرعى لمحصول البطاطس بالمليون جنيه فى مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (١) بالملحق.

**صافي خسارة المنتج الاقتصادي:** تبين من الحاله الثانيه أن صافي خسارة المنتج قد أخذت في الانخفاض مقارنة بالحاله الاولى وهو السعر المزرعى الأساسى وحتى عام ١٩٩٣، وعامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بينما ارتفعت فى باقى السنوات، فبلغت أقصاها بنحو ١٤٣٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨، في حين بلغت أدنها بنحو ٠٠١٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٣. وفي الحاله الثالثه يلاحظ انخفاض صافي خسارة المنتج الاقتصادي مقارنة بالحاله الاولى والثانويه وحتى عام ١٩٩٣، وعامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بينما ارتفعت فى باقى السنوات، فبلغت أقصاها بنحو ١٢٨٥,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨، بينما بلغت أدنها بنحو ٠٠١٠١ مليون جنيه عامى ١٩٩٣، ٢٠٠٢. وقد يرجع سبب انخفاض صافي خسارة المنتج الاقتصادي إلى أن ارتفاع الأسعار المزرعية لمحصول البطاطس أدى إلى ارتفاع الأسعار المحليه وارتفاع التكاليف الانتاجيه فأدى ذلك إلى ترشيد استخدام الموارد الانتاجية وزيادة الكفاءة فى استخدامها.

**صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادي:** تبين من الحاله الثانيه أن صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادي قد أخذت في الانخفاض مقارنة بالحاله الاولى حتى عام ١٩٩٣، وعامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بينما ارتفعت فى باقى السنوات، فبلغت أقصاها بنحو ٢٥٧٧,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨، في حين بلغت أدنها بنحو ٠٠١٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٣. وفي الحاله الثالثه يلاحظ انخفاض صافي خسارة المستهلاك مقارنة بالحاله الاولى والثانويه حتى عام ١٩٩٢، بينما ارتفعت فى باقى السنوات، فبلغت أقصاها بنحو ٢٣٠٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨، بينما بلغت أدنها بنحو ٠٠١٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٢. وقد يرجع انخفاض صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية فى الحاله الثانية والثالثه موضع الدراسة الى زيادة الأسعار المزرعية للبطاطس وبالتالي زيادة الأسعار المحليه، ومن ثم زيادة كفاءة توزيع وترشيد الانفاق الاستهلاك.

**التغير في فائض المنتج:** تبين من الحاله الثانيه إنخفاض الخسارة وإرتفاع العائد مقارنة بالحاله الاولى، فبلغت الخسارة في فائض المنتج أقصاها نتيجة لتصدير البطاطس نحو ٢٣٠٠,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأندناها بنحو ٩,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٣، بينما بلغ العائد أقصاه بنحو ١٢٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٧، وأندناه بنحو ٨٣,١ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وفي الحاله الثالثه تبين إنخفاض الخسارة حتى عام ١٩٩٢، وعام ٢٠٠٢، بينما ارتفع العائد بعد تلك الفترة مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، فبلغت الخسارة أقصاها بنحو ٢١٣٥,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأندناها بنحو ٤,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٢، بينما بلغ العائد أقصاه بنحو ١٨٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٦، وأندناه بنحو ٥,٩ مليون جنيه عام

١٩٩٣. وقد يرجع سبب إنخفاض الخسارة وزيادة العائد في فائض المنتج في الحاله الثانيه والثالثه مقارنة بالحاله الاولى الى زيادة المكاسب المنتج المحلي نتيجة لارتفاع السعر المزروع الذى يؤدي إلى زيادة الايرادات، وبيع كميات كبيرة بأسعار مرتفعة مما انعكس ذلك على رفاهية منتجي البطاطس.

**التغير في فائض المستهلك:** تبين من الحاله الثانيه لارتفاع مكاسب المستهلك مقارنة بالحاله الاولى، فبلغت أقصاها بنحو ٣٤٨,٦ مليون جنيه عام ١٩٩١، وأدنها بنحو ١٤,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٣، بينما إنخفضت الخسارة في باقي السنوات فبلغت أقصاها بنحو ١١٨٢,٧ عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ١٤٧,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وفي الحاله الثالثه يلاحظ نفس اتجاه الحاله الثانيه، حيث ارتفعت مكاسب فائض المستهلك حتى عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣، وباستثناء عام ١٩٨٨، مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، فبلغت أقصاها بنحو ٤١٤,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٧، وأدنها بنحو ٧,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٢، بينما إنخفضت الخسارة في باقي السنوات فبلغت أقصاها بنحو ٩٢٥,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٩ مليون جنيه عام ١٩٩٣.

**التغير في الايراد الحكومي:** تبين من الحاله الثانيه إنخفاض الخسارة في الإيراد الحكومي خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة وحتى عام ١٩٩٣، وعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، مقارنة بالحاله الاولى، حيث بلغت أقصى خسارة نحو ٥٣٣,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٨,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما ارتفع العائد من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠١، بلغ أقصى عائد نحو ٩٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٥، وأدنها بنحو ٣٨,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٩. كما يلاحظ نفس الاتجاه في الحاله الثالثه، حيث إنخفضت الخسارة وارتفاع العائد مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، حيث بلغت الخسارة أقصاها بنحو ٥٢٦,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٢,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٢، بينما بلغ أقصى عائد نحو ١٦١,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٥، وأدنها بنحو ٣ مليون جنيه عام ١٩٩٣. وقد يرجع ارتفاع العائد وإنخفاض الخسارة في الإيراد الحكومي في الحاله الثانيه والثالثه الى زيادة السعر المزروعى، فلدي ذلك إلى زيادة العرض المحلي عن الطلب المحلي مما أدى إلى زيادة كمية صادرات البطاطس.

**التغير في النقد الأجنبي:** تبين من الحاله الثانيه إنخفاض حصيلة النقد الأجنبي المحصلة حتى عام ١٩٩٣، وعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، لكن ارتفعت هذه الحصيلة في باقي الفترة الزمنية مقارنة بالحاله الاولى، فبلغت أقصى خسارة نحو ٩١٦٢,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها

بنحو ١١,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٣، بينما بلغ أقصى عائد نحو ١٣٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٥، وأدنىها بنحو ٩٣,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وفي الحاله الثالثه تبين انخفاض حصيلة النقد الأجنبي المحصلة حتى عام ١٩٩٢، وعام ٢٠٠٢، بلغت أقصى خسارة نحو ٨٢٩١,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنىها بنحو ٦,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٢، بينما ارتفعت هذه الحصيلة مقارنة بالحاله الاولى والثانيه في باقي السنوات، بلغت أقصاها بنحو ٢٠٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٥، وأدنىها بنحو ٥٣,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٣، وقد يرجع ارتفاع حصيلة النقد الأجنبي المحصلة نتيجة تصدير البطاطس إلى الخارج في الحاله الثانيه والثالثه مقارنة بالحاله الاولى إلى زيادة السعر المزروعى، فلدى ذلك لزيادة العرض المحلي عن الطلب المحلي للبطاطس، ومن ثم زيادة الصادرات.

**صافي الخسارة الاقتصادية:** تبين من الحاله الثانيه إنخفاض صافي الخسارة الاقتصادية خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة، وحتى عام ١٩٩٣، وعامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٢، بينما ارتفعت في باقي السنوات، حيث بلغت أقصاها بنحو ٤٠٦١,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنىها بنحو ١,٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٣. كما يلاحظ نفس الاتجاه في الحاله الثالثه لكن بنسبة إنخفاض أكبر حتى عام ١٩٩٣، وبنسبة ارتفاع في باقي السنوات مقارنة بالحاله الاولى والثانيه، بلغت أقصاها نحو ٣٥٨٨ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنىها بنحو ٠,٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٢. وقد يرجع سبب انخفاض صافي الخسارة الاقتصادية في الحاله الثانيه والثالثه مقارنة بالحاله الاولى إلى زيادة السعر المزروعى بالإضافة إلى كفاءة توزيع الموارد الانتاجية على مستوى المنتج وترشيد الإنفاق الاستهلاكي على مستوى المستهلك.

#### السيناريو الرابع: نموذج التوازن الجزئي للبطاطس في حالة تغير مرونة العرض

يوضح جدول (٤) نتائج نموذج التوازن الجزئي للبطاطس في حالة تغير مرونة العرض فقط وفقاً للحالات الثلاث المذكورة لتغير مرونة العرض من ٠,٤٧، ٠,٣٧، ٠,٠٢٧، ٠,٠٢٠ على النحو التالي:

**صافي خسارة المنتج الاقتصادي:** تبين أن صافي خسارة المنتج الاقتصادي أخذت في الانخفاض خلال فترة الدراسة، بلغت أقصاها بنحو ١٦٢٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٨، في حين بلغت أدناها بنحو ٠,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٥. وفي الحاله الثانيه يلاحظ انخفاض صافي الخسارة مقارنة بالحاله الاولى، بلغت أقصاها بنحو ١٢٧٨,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، بينما بلغت أدناها بنحو ٠,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥. أما في الحاله الثالثه تبين

جدول ٤: نموذج التوازن الجزئي في حالة تغير مرونة العرض وثبات مردودة الطلب لمحصول البطاطس بالمليون جنيه في مصر  
خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣)

السنة	مكاني خسارة الإنتاج												مكاني خسارة الاستهلاك											
	نغير النقد الأجنبي على مصادرات البطاطس				نغير الإيراد الحكومي				نغير قطاع المستهلك				نغير قطاع المنتج				نغير قطاع المترفع				نغير قطاع المستهلك			
	C1	C2	C3	C4	C1	C2	C3	C4	C1	C2	C3	C4	C1	C2	C3	C4	C1	C2	C3	C4	C1	C2	C3	C4
-١٩٨٥	-١٧٧٢,٢	-١٣٨٧,٦	-١٥٠,٣	-٥١٦,٥	-٤٥١,٨	-٤٦٩,٣	-٨٩,٣	-٨٩,٣	١٣٣,٨	١٣٣,٨	١٣٣,٨	-١٧٤,٧	-١٩٣,١	-١٩٧,٥	٩٣,٦	٩٣,٦	٩٣,٦	٩٣,٦	٢١,٤	٤٢,٤	٥٧,٧	٥٧,٧		
-١٩٨٦	-١٩٧,٦	-٢١١,٤	-٢٢٥,٤	-٦٦١,٨	-٥٥٥,١	-٦٦٨,٤	-١٦٣,٨	-١٦٣,٨	١٧٧,٨	١٧٧,٨	١٧٧,٨	-١٩١,٦	-٢٠٥,٤	-٢١٩,٤	١٠٩,٧	١٠٩,٧	١٠٩,٧	١٠٩,٧	٣٧,٨	٥١,٧	٦٥,٧	٦٥,٧		
-١٩٨٧	-٧٥١,٩	-٨٦٣,٩	-٢٤٦,٥	-٢٢٥,٧	-٢٤٦,٧	-٢٤٦,٧	-٤٦٨,١	-٤٦٨,١	٤١,٧	٤١,٧	٤١,٧	-٥٩٣,٩	-٦٦٩,٥	-٧٥٠,٥	٥٩٩,٦	٥٩٩,٦	٥٩٩,٦	٥٩٩,٦	١٦٣,٣	٢٧,٣	٣٦,٣	٣٦,٣		
-١٩٨٨	-٣٤٦,٨	-٤١٦,٣	-٦٤٣,٦	-٨٦٦,٦	-٩٤٢,٩	-٩٤٢,٩	-١٦٧,٩	-١٦٧,٩	-٥٦١,١	-٥٦١,١	-٥٦١,١	-١٦٩,٥	-١٦٩,٥	-١٦٩,٥	-١٦٩,٥	-١٦٩,٥	-١٦٩,٥	-١٦٩,٥	٢٩,٦	٣٢,٦	٣٧,٦	٣٧,٦		
-١٩٨٩	-٦٣٢,٦	-٦٦٥,٦	-١٥٤٣,٥	-١٦٦٣,٥	-١٧٨٦,٤	-١٧٨٦,٤	-٣٥٣,١	-٣٥٣,١	٣٠,٨	٣٠,٨	٣٠,٨	-٨٦١,١	-٩٣٧,٦	-٩٣٧,٦	٤٢,١,١	٤٢,١,١	٤٢,١,١	٤٢,١,١	١٢٢,٣	١٧٧,١	١٩٢٣,٥	١٩٨٨		
-١٩٩٠	-١٨٥,٢	-٢٤٢,٢	-٢١٨,٨	-٥٦٠,٢	-٧١٩,٤	-٧٧٧,٤	-١٢٧,٥	-١٢٧,٥	٢٨,٧	٢٨,٧	٢٨,٧	-٢٣,٣,٨	-٢٢,٥	-٣٣٧,١	٤٦,٧	٤٦,٧	٤٦,٧	٤٦,٧	٦٦,٩	٩١,٥	٧٦,١	٧٦,١		
-١٩٩١	-١٨٣,٨	-٢٤٣,٣	-٧٦٦,٩	-٧٦٦,٧	-٨١٨,٤	-٨١٨,٤	-٢٤٣,٧	-٢٤٣,٧	٢٦٩,٥	٢٦٩,٥	٢٦٩,٥	-٣٣٧,٣	-٣٣٧,٣	-٣٣٧,٣	٤٦٧,١	٤٦٧,١	٤٦٧,١	٤٦٧,١	٤٩,٨	٤٦,٠	٣٩,٧	٣٩,٧		
-١٩٩٢	-٢٠٥,٣	-٢٨٦,٧	-٩٤٢,٣	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٣	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	-٩٤٢,٧	٣٧,٧	٣١,٦	٢٩,٧	٢٩,٧		
-١٩٩٣	-٣,٩	-٤,٣	-٦٤,٧	-٥٣,٣	-٥٧,٩	-١٩,٧	-١٩,٧	-١٩,٧	٥٣,٥	٥٣,٥	٥٣,٥	-٤٠,٦	-٤١,٨	-٤١,١	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤		
-١٩٩٤	-٤,٨	-٥,٨	-١٩,٨	-٧,٧	٧٧,٧	٨٥,١	٤٨,٩	٤٨,٩	٤٨,٩	٤٨,٩	٤٨,٩	-١٢٣,٥	-١٢٢,٥	٢٨,٧	٢٨,٧	٢٨,٧	٢٨,٧	٢٨,٧	٢٨,٧	٢٨,٧	٢٨,٧	٢٨,٧		
-١٩٩٥	-٥,٤	-٦,٤	٤٧,٣	٥١,١	٥٦,٩	٤٧,٣	٤٧,٣	٤٧,٣	٤٧,٣	٤٧,٣	٤٧,٣	-٧٣,٦	-٧٣,٦	٧٣,٦	٧٣,٦	٧٣,٦	٧٣,٦	٧٣,٦	٧,٣	١,٤	١,٤	١,٤		
-١٩٩٦	-٦,٩	-٧,٩	٢٠,٠	٤٩,٠	٤٧,٩	٤٧,٩	٢١,٤	٢١,٤	٢١,٤	٢١,٤	٢١,٤	-٦٩,١	-٦٩,١	٦٧,١	٦٧,١	٦٧,١	٦٧,١	٦٧,١	٦,٣	١,٣	١,٣	١,٣		
-١٩٩٧	-٨,٧	-٩,٥	٧١,٥	٧٨,٨	٨٣,١	٧٢,٩	٧٢,٩	٧٢,٩	٧٢,٩	٧٢,٩	٧٢,٩	-١٢٧,٤	-١٢٧,٤	-١٢٧,٤	٨٧,٧	٨٧,٧	٨٧,٧	٨٧,٧	٨٧,٧	٧,٣	٣,٣	٢,٣	٢,٣	
-١٩٩٨	-٣,٥	-٣,٨	٥٦,١	٥٦,١	٥٦,١	٥٦,١	٣٩,٥	٣٩,٥	٣٩,٥	٣٩,٥	٣٩,٥	-٩٤,٦	-٩٤,٦	-٩٤,٦	٥٥,٣	٥٥,٣	٥٥,٣	٥٥,٣	٥٥,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	
-١٩٩٩	-٤,٧	-٤,٩	٥١,٣	٥٣,٩	٦٦,٢	٦٦,٢	٦٦,٢	٦٦,٢	٦٦,٢	٦٦,٢	٦٦,٢	-٨٦,٧	-٨٦,٧	-٨٦,٧	٥٩,٣	٥٩,٣	٥٩,٣	٥٩,٣	٥٩,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	
-١٩١٠	-٦,٣	-٧,٣	٢٣,٠	٢٧,٤	٢٨,٨	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	-١١٣,٥	-١١٣,٥	-١١٣,٥	٧٦,٣	٧٦,٣	٧٦,٣	٧٦,٣	٧٦,٣	٦,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	
-١٩١١	-١٣,٠	-١٤,٠	-١٢٣,٣	-١٢٣,٣	-١٢٧,٧	-١٢٧,٧	-٥٦,٧	-٥٦,٧	-٥٦,٧	-٥٦,٧	-٥٦,٧	-٦٦٣,١	-٦٦٣,١	-٦٦٣,١	-٩٧,٦	-٩٧,٦	-٩٧,٦	-٩٧,٦	-٩٧,٦	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	
-١٩١٢	-٤,٠	-٤,٧	-٧٥,٩	-٨٧,١	-٩٤,٣	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	-٩٣,١	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (١) بالملحق.

انخفاض صافي الخسارة مقارنة بالحالة الاولى والثانوية فبلغت أقصاها بنحو ٩٣٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨ بينما بلغت أدناها بنحو ٠,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٥. وقد يرجع انخفاض صافي خسارة المنتج الاقتصادية في الحاله الثانية والثالث مقارنة بالحاله الاولى إلى أن انخفاض مرونة العرض أدى إلى زيادة في الاسعار ومن ثم ترشيد استخدام الموارد الانتاجية وزيادة الكفاءة في استخدامها.

**صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية:** تبين أن صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية ثابتة في الحالات موضع الدراسة لأن تغير مرونة العرض لا تؤثر على المستهلك، كما أن صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية تنخفض على مدار السلسلة الزمنية موضع الدراسة، فبلغت أقصاها نحو ٢٩٠٨,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، بينما بلغت أدناها نحو ١,١ مليون جنيه عام ١٩٩٥.

**التغير في فائض المنتج:** تبين من الحاله الاولى تحقيق خسارة في فائض المنتج حتى عام ١٩٩٣، فبلغت أقصاها بنحو ٤١,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٤١,١ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما تحقق عائد فى باقى الفترة الزمنية باستثناء عام ٢٠٠٣، ٢٠٠٢، حيث بلغ أقصاه بنحو ٨٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤، وأدنها بنحو ٣٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥. وفي الحاله الثانية تبين إنخفاض الخسارة وإرتفاع العائد مقارنة بالحاله الاولى، فبلغت الخسارة أقصاها بنحو ٢١٥٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٤٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغ العائد أقصاه بنحو ٩٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤، وأدنها بنحو ٣٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥. أما في الحاله الثالثه يتضح منها إنخفاض الخسارة وإرتفاع العائد في فائض المنتج مقارنة بالحاله الاولى والثانوية، حيث بلغت أقصى خسارة نحو ١٨٠٥,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٤٠,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغ أقصى عائد بنحو ٩١,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤، وأدنها بنحو ٣٩,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٥. وقد يرجع إنخفاض الخسارة وإرتفاع المكاسب للمنتج المحلي في الحاله الثانية والثالثه مقارنة بالحاله الاولى إلى بيع كميات كبيرة بأسعار مرتفعة وارتفاع السعر المزروعى مما انعكس ذلك على رفاهية منتجي البطاطس.

**التغير في فائض المستهلك:** تبين أن التغير في فائض المستهلك ثابت بالنسبة للحالات الثلاث موضع الدراسة، فتم تحقيق مكاسب في بعض السنوات، بينما تم تحقيق خسارة في بعض السنوات الأخرى، فبلغت المكاسب أقصاها بنحو ٣٠٦,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٩، وأدنها بنحو ٥٦,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغت الخسارة أقصاها بنحو ١٤٩٥,٥ عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٧١,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠١.

**التغير في الإيراد الحكومي:** تبين تحقيق خسارة في الإيراد الحكومي وحتى عام ١٩٩٣، وعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بلغت أقصى خسارة بنحو ٤٠,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ١٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما تم تحقيق عائد في باقي الفترة الزمنية، حيث بلغ أقصاه بنحو ٣٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠، وأدنها بنحو ٢٠,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٦. وترجع الخسارة في الإيراد الحكومي إلى زيادة الطلب المحلي عن العرض المحلي للبطاطس وبالتالي انخفاض حجم الصادرات ويرجع العائد في الإيراد الحكومي إلى زيادة حجم صادرات البطاطس.

**التغير في النقد الأجنبي:** تبين من الحاله الاولى انخفاض حصيلة النقد الأجنبي في السنوات الأولى وحتى عام ١٩٩٣، بلغت أقصاها بنحو ١٠٢٠٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٥٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما ارتفعت في باقي السنوات باستثناء عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بلغت أقصاها بنحو ٨٦,١ مليون جنيه عام ١٩٩٧، وأدنها بنحو ٥٠,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وفي الحاله الثانيه تبين انخفاض حصيلة النقد الأجنبي في السنوات الأولى وحتى عام ١٩٩٣، بلغت أقصاها بنحو ٩٤٢٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٥٣,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما ارتفعت في باقي السنوات باستثناء عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بلغت أقصاها بنحو ٧٨,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٧، وأدنها بنحو ٤٦,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وفي الحاله الثالثه تبين نفس الاتجاه كما في الحاله الاولى والثانويه، بلغت أقصاها بنحو ٨٦٥١,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٤٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما ارتفعت في باقي السنوات باستثناء عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بلغت أقصاها بنحو ٧١,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٧، وأدنها بنحو ٤٣ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وقد يرجع سبب انخفاض حصيلة النقد الأجنبي لصادرات البطاطس إلى الخارج إلى انخفاض قيمة الصادرات، بينما ترجع زيادة حصيلة النقد الأجنبي إلى زيادة العرض المحلي عن الطلب المحلي للبطاطس مما أدى إلى زيادة قيمة الصادرات.

**صافي الخسارة الاقتصادية:** تبين من الحاله الاولى أن صافي الخسارة الاقتصادية بلغت أقصاها بنحو ٤٥٣١,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ١,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥. كما يلاحظ نفس الاتجاه في الحاله الثانيه لكن بالانخفاض مقارنة بالحاله الاولى، بلغت أقصاها بنحو ٤١٨٦,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ١,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٥. وفي الحاله الثالثه انخفضت صافي الخسارة مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، حيث بلغت

أقصاها بنحو ٣٨٤٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ١,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥. ويرجع سبب انخفاض صافي الخسارة الاقتصادية في الحاله الثانية والثالثة مقارنة بالحاله الاولى إلى كفاءة توزيع الموارد الانتاجية على مستوى المنتج.

#### **السيناريو الخامس: نموذج التوازن الجزئي للبطاطس في حالة تغير مرونة الطلب:**

يوضح جدول (٥) نتائج نموذج التوازن الجزئي للبطاطس في حالة تغير مرونة الطلب وفقاً للحالات الثلاث المذكورة من نحو ٠,٥٢، إلى ٠,٤٢، ثم إلى ٠,٣٢ على النحو التالي:

**صافي خسارة المنتج الاقتصادي:** تبين أن تغير مرونة الطلب لم يؤثر على صافي خسارة المنتج الاقتصادي، ففي الحاله الاولى والثانية والثالثة تبين أنها أخذت في الانخفاض بمرور السنوات مقارنة بالسنوات الأولى للفترة الزمنية موضع الدراسة، بلغت أقصاها بنحو ١٦٢٣,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٨، في حين بلغت أدنها بنحو ٠,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٥.

**صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادي:** تبين أن تغير مرونة الطلب يؤثر على كل ما يخص المستهلك، كما أن صافي خسارة الاستهلاك تتحفظ خلال الفترة الزمنية. ففي الحاله الاولى بلغت الخسارة أقصاها بنحو ٢٩٠٨,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، بينما بلغت أدنها بنحو ١,١ مليون جنيه عام ١٩٩٥. وفي الحاله الثانية يلاحظ انخفاض صافي الخسارة مقارنة بالحاله الاولى، بلغت أقصاها بنحو ٢٣٤٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨، بينما بلغت أدنها بنحو ٠,٩ مليون جنيه عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦. أما في الحاله الثالثه فيلاحظ إنخفاض صافي الخسارة مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، حيث بلغت أقصاها بنحو ١٧٨٩,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٠,٧ مليون جنيه عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦. وقد يرجع سبب إنخفاض صافي خسارة المستهلك الاقتصادي في الحاله الثانية والثالثه لزيادة الأسعار المحليه وبالتالي كفاءة توزيع وترشيد الإنفاق الاستهلاكي

**التغير في فائض المنتج:** تبين أن تغير مرونة الطلب لم يؤثر على فائض المنتج، ففي الحاله الاولى والثانويه والثالثه يتضح تحقيق خسارة خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة حتى عام ١٩٩٣، بلغت الخسارة أقصاها بنحو ٢٤٩٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٤١,١ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما تحقق عائد في باقي الفترة الزمنية باستثناء عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بلغ أقصاها بنحو ٨٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤، وأدنها بنحو ٣٩,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥. وترجع الخسارة في فائض المنتج إلى زيادة التكاليف عن الإيرادات بسبب إنخفاض السعر المزرعى وبيع كميات قليلة بأسعار منخفضة، بينما ترجع المكاسب للمنتج المحلي إلى بيع كميات كبيرة بأسعار مرتفعة مما انعكس ذلك على رفاهية منتجي البطاطس.

**جدول ٥: نموذج التوازن الجزئي في حالة ثبات مرونة العرض وتغير مرونة الطلب لمحصول البطاطس بالمليون جنيه في مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣)**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (١) بالملحق.

التغير في فائض المستهلك: تبين أنه تم تحقيق مكاسب في فائض المستهلك في بعض السنوات، ففي الحاله الاولى بلغت المكاسب أقصاها بنحو ٣٥٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٩١، وأدنها بنحو ٥٦,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما تم تحقيق خسارة في باقي السنوات الأخرى فبلغت أقصاها بنحو ١٤٩٥,٥ عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٧٩,١ مليون جنيه عام ١٩٩٦. وفي الحاله الثانيه تبين ارتفاع المكاسب وإنخفاض الخسارة مقارنة بالحاله الاولى، حيث بلغت المكاسب أقصاها بنحو ٤٢٦ مليون جنيه عام ١٩٨٧، وأدنها بنحو ٥٧,١ مليون جنيه عام ١٩٩٣، وبلغت الخسارة أقصاها بنحو ٩٣٦,٣ عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٦٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٦. وفي الحاله الثالثه تبين أيضاً ارتفاع المكاسب وإنخفاض الخسارة مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، حيث بلغت المكاسب أقصاها بنحو ٥٤١,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٧، وأدنها بنحو ٥٧,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغت الخسارة أقصاها بنحو ٣٧٧ عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٦٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٦. وترجع زيادة المكاسب وإنخفاض الخسارة في فائض المستهلك في الحاله الثانيه والثالثه الى إستهلاك المستهلك لكميات كبيرة بأسعار منخفضة.

التغير في الابراد الحكومي: تبين تحقيق خسارة في الابراد الحكومي خلال فترة الدراسة وحتى عام ١٩٩٣، فبلغت أقصى خسارة نحو ٥٤٠,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ١٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣. ويرجع سبب الخسارة في الابراد الحكومي الى انخفاض حجم صادرات البطاطس.

التغير في النقد الأجنبي: تبين من الحاله الاولى انخفاض حصيلة النقد الأجنبي في السنوات الأولى وحتى عام ١٩٩٣، فبلغت أقصاها بنحو ١٠٢٠٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٥٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما ارتفعت في باقي السنوات فبلغت أقصاها بنحو ٨٦,١ مليون جنيه عام ١٩٩٧، وأدنها بنحو ٥٠,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وفي الحاله الثانيه تبين نفس اتجاه الحاله الاولى، فبلغ الانخفاض أقصاها نحو ٨٩٤٨,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٥١ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغ الارتفاع أقصاها بنحو ٧٥,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٤، وأدنها بنحو ٤٤,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وفي الحاله الثالثه تبين نفس اتجاه الحاله الاولى والثانويه لكن مع ارتفاع الحصيلة، فبلغ أقصى إنخفاض نحو ٧٦٨٨,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٤٤ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغ أقصى ارتفاع نحو ٦٦,١ مليون جنيه عام ١٩٩٧، وأدنها بنحو ٣٨,٢ مليون جنيه عام

٢٠٠١. وقد ترجع زيادة حصيلة النقد الأجنبي لزيادة العرض المحلي عن الطلب المحلي، مما أدى لزيادة قيمة صادرات البطاطس.

**صافي الخسارة الاقتصادية:** تبين من الحاله الاولى أن صافي الخسارة الاقتصادية بلغت أقصاها بنحو ٤٥٣١,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأنداناها بنحو ١,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥. كما تبين إنخفاض هذه الخسارة في الحاله الثانيه مقارنة بالحاله الاولى، فبلغت أقصاها بنحو ٣٩٧٢,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأنداناها بنحو ١,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥. وفي الحاله الثالثه تبين إنخفاض هذه الخسارة مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، حيث بلغت أقصاها بنحو ٣٤١٣,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأنداناها بنحو ١,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٥. وقد يرجع سبب انخفاض صافي الخسارة الاقتصادية في الحاله الثانيه والثالثه مقارنة بالحاله الاولى إلى ترشيد الانفاق الاستهلاكي.

**السيناريو السادس: نموذج التوازن الجزئي للبطاطس في حالة تغير مردودية العرض والطلب**  
يوضح جدول (٦) نتائج نموذج التوازن الجزئي للبطاطس في حالة تغير مردودية العرض والطلب وفقاً للحالات الثلاث المذكورة من (٠٠,٤٧ - ٠٠,٥٢) في الحاله الاولى إلى (٠٠,٣٧ - ٠٠,٤٢) في الحاله الثانيه ثم إلى (٠٠,٢٧ - ٠٠,٣٢) في الحاله الثالثه على النحو التالي:

**صافي خسارة المنتج الاقتصادية:** تبين من الحاله الاولى أن صافي خسارة المنتج الاقتصادية قد أخذت في الانخفاض بمرور السنوات مقارنة بالسنوات الأولى للفترة الزمنية موضوع الدراسة، فبلغت أقصاها بنحو ١٦٢٣,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٨، في حين بلغت أنداناها بنحو ٥,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٥، وفي الحاله الثانيه إنخفضت صافي الخسارة مقارنة بالحاله الاولى، حيث بلغت أقصاها بنحو ١٢٧٨,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، بينما بلغت أنداناها بنحو ٤,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥، أما في الحاله الثالثه يلاحظ إنخفاض صافي خسارة المنتج الاقتصادية مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، فبلغت أقصاها بنحو ٩٣٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨، بينما بلغت أنداناها بنحو ٣,٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥، ويرجع إنخفاض صافي خسارة المنتج الاقتصادية إلى ارتفاع الأسعار المحلية لممحصول البطاطس وارتفاع التكاليف الإنتاجية فادى ذلك إلى ترشيد استخدام الموارد الإنتاجية وزيادة الكفاءة في استخدامها.

**جدول ٦: نموذج التوازن الجزئي في حالة تغير مرونتى العرض والطلب لمحصول البطاطس بالمليون جنيه في مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣)**

**المصدر:** جمعت وحسبت من بيانات جدول (١) بالملحق.

**صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية:** تبين من الحاله الاولى أن صافي خسارة المستهلك تنخفض خلال الفترة الزمنية، فبلغت أقصاها بنحو ٢٩٠٨,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، بينما بلغت أدناها بنحو ١,١ مليون جنيه عام ١٩٩٥. وفي الحاله الثانيه يلاحظ انخفاض هذه الخسارة مقارنة بالحاله الاولى، فبلغت أقصاها بنحو ٢٣٤٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأندناها بنحو ٠,٩ مليون جنيه عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦. أما في الحاله الثالثه تبين إنخفاض هذه الخسارة مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، فبلغت أقصاها بنحو ١٧٨٩,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨. ويرجع إنخفاض صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية الى زيادة الأسعار المحليه للبطاطس مما أدى إلى إنخفاض الكمية المستهلكة.

**التغير في فائض المنتج:** تبين من الحاله الاولى تحقيق خسارة في فائض المنتج خلال فترة الدراسة حتى عام ١٩٩٣، بينما تحقق عائد في باقي الفترة الزمنية باستثناء عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، فبلغت الخسارة أقصاها بنحو ٢٤٩٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأندناها بنحو ٤١,١ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغ العائد أقصاها بنحو ٨٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤، وأندناه بنحو ٣٩,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥، وفي الحاله الثانيه يلاحظ نفس اتجاه الحاله الاولى لكن مع إنخفاض الخسارة وزيادة العائد، فبلغت الخسارة أقصاها بنحو ٢١٥٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأندناها بنحو ٤٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغ العائد أقصاها بنحو ٩٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤، وأندناه بنحو ٣٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥. أما في الحاله الثالثه تبين إنخفاض الخسارة وزيادة العائد مقارنة بالحاله الاولى والثانويه، حيث بلغت الخسارة أقصاها بنحو ١٨٠٥,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأندناها بنحو ٣٩,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٥، بينما بلغ العائد أقصاها بنحو ٩١,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤، وأندناه بنحو ٣٩,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٥. وقد يرجع إنخفاض الخسارة وزيادة الماكاسب للمنتج لبيع كميات كبيرة بأسعار مرتفعة مما انعكس ذلك على رفاهيه منتجي البطاطس.

**التغير في فائض المستهلك:** تبين أنه تم تحقيق مكاسب وحتى عام ١٩٩٣، باستثناء عام ١٩٨٨، ففي الحاله الاولى بلغت المكاسب أقصاها بنحو ٣٥٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٩١، وأندناها بنحو ٥٦,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغت الخسارة أقصاها بنحو ١٤٩٥,٥ عام ١٩٨٨، وأندناها بنحو ٦٩,١ مليون جنيه عام ١٩٩٦. وفي الحاله الثانيه إرتفعت المكاسب وإنخفضت الخسارة مقارنة بالحاله الاولى، حيث بلغت المكاسب أقصاها بنحو ٤٢٦ مليون جنيه عام ١٩٨٧، وأندناها بنحو ٥٧,١ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغت الخسارة أقصاها بنحو ٩٣٦,٣ عام ١٩٨٨، وأندناها بنحو ٦٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٦، وفي الحاله الثالثه

ارتفاعت المكاسب وإنخفضت الخسارة مقارنة بالحالة الاولى والثانى، حيث بلغت المكاسب أقصاها بنحو ٤٦٨,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٩، وأدنها بنحو ٥٧,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٣ بينما بلغت الخسارة أقصاها بنحو ٣٧٧ عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٦٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٦. وقد ترجع زيادة المكاسب وإنخفاض الخسارة في الحاله الثانيه والثالثه مقارنة بالحاله الاولى في فائض المستهلك الى استهلاك المستهلك لكميات كبيرة بأسعار منخفضة، وبالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي.

**التغير في الابراد الحكومي:** تبين تحقيق خسارة في الابراد الحكومي وحتى عام ١٩٩٣ بلغت أقصاها بنحو ٥٤٠,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٧١٩ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما تم تحقيق عائد في باقى السلسلة الزمنية باستثناء عامى ٢٠٠٣، ٢٠٠٢، ٢٠٠١، بلغ أقصاه بنحو ٣٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠، وأدنها بنحو ٢٠٠,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٦، وقد يرجع زيادة العائد في الابراد الحكومي الى زيادة العرض المحلي عن الطلب المحلي للبطاطس في ظل ارتفاع الأسعار المحلية مما ادى الى زيادة الصادرات.

**التغير في النقد الأجنبي:** تبين من الحاله الاولى انخفاض حصيلة النقد الأجنبي في السنوات الأولى وحتى عام ١٩٩٣، بلغت أقصاها بنحو ١٠٢٠٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٥٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما ارتفعت في باقى السنوات باستثناء عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، بلغ أقصى عائد نحو ٨٦,١ مليون جنيه عام ١٩٩٧، وأدنى عائد نحو ٥٠,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وفي الحاله الثانية تبين نفس اتجاه الحاله الاولى لكن بمعدل إنخفاض أقل، بلغ أقصى إنخفاض نحو ٨١٧٠ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ٤٦,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغ أقصى عائد نحو ٦٨,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٧، وأدنها بنحو ٤٠,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وفي الحاله الثالثه تبين نفس اتجاه الحاله الاولى والثانى ولكن بمعدل إنخفاض أقل، بلغ أقصى إنخفاض نحو ٥٤٠,١ مليون جنيه عام ١٩٩٧، وأدنها بنحو ٣٤,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغ العائد أقصاه بنحو ٥١,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٧، وأدنها بنحو ٣٠,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠١. وقد ترجع زيادة حصيلة النقد الأجنبي المحصلة الى زيادة العرض المحلي عن الطلب المحلي للبطاطس مما ادى الى زيادة كمية وقيمة صادرات البطاطس.

**صافى الخسارة الاقتصادية:** تبين من الحاله الاولى أن صافى الخسارة الاقتصادية نتيجة صادرات البطاطس بلغت أقصاها بنحو ٤٥٣١,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ١,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥. كما يلاحظ إنخفاض صافى الخسارة في الحاله الثانية مقارنة بالحاله الاولى بلغت أقصاها بنحو ٣٦٢٧ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها بنحو ١,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٥، وفي الحاله الثالثه إنخفضت هذه الخسارة مقارنة بالحاله الاولى والثانى، حيث

بلغت أقصاها نحو ٢٧٢٢,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٨، وأدنها نحو ١مليون جنيه عام ١٩٩٥. وقد يرجع سبب انخفاض صافي الخسارة الاقتصادية الى كفاءة توزيع الموارد الانتاجية على مستوى المنتج وترشيد الانفاق الاستهلاكي على مستوى المستهلك.

### الملحق

جدول ١: للسعر المزروع، سعر الحدود، قيمة الانتاج والاستهلاك لمحصول البطاطس في مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣)

السنة	السعر المزروع (جنيه / طن)	سعر الحدود (جنيه / طن)	قيمة الانتاج (مليون جنيه)	قيمة الاستهلاك (مليون جنيه)
١٩٨٥	١٢٨,٩٨	٣٣٤,٠١	٠,٧٠	١,١٤
١٩٨٦	١٢٧,٢٨	٣٥٨,٩٢	٠,٦٦	١,٤٦
١٩٨٧	٢٤٤,٠٥	٨٦٢,٣٤	٠,٧٢	١,٤٧
١٩٨٨	١٢٨,٨٠	١١٤٨,٦٦	٠,٨٦	١,٣٩
١٩٨٩	٢٥٣,٠٠	٨١٥,٣٢	٠,٦٦	١,٢٩
١٩٩٠	٢٧٢,٤٣	٦٢٢,٢٤	٠,٧٤	١,٢٠
١٩٩١	٣٠٦,٣٤	٦٤٩,٧٥	٠,٧٧	١,٤٧
١٩٩٢	٢٤٩,٥٧	٦٣٤,٤٩	٠,٨٤	١,٢٢
١٩٩٣	٥٠٠,٩٤	٥٨٨,٠٠	٠,٤٥	٠,٦٨
١٩٩٤	٧٩٨,٣٠	٦٢٤,٨١	٠,٥٥	٠,٧١
١٩٩٥	٨١٤,٨٠	٧٦٩,١٥	٠,٨٨	١,٦٥
١٩٩٦	٦٤٠,٠٠	٥٩٨,٠٥	١,١٣	١,٦٢
١٩٩٧	٦٥٨,١٣	٥٣٩,٢٢	٠,٧٥	١,٠٢
١٩٩٨	٦٥٣,٠٠	٥٧٨,٥٢	٠,٧٦	١,١٨
١٩٩٩	٦٢٨,٠٠	٥٤٩,٤٦	٠,٧٧	١,٠٤
٢٠٠٠	٦٢٧,٠٠	٥٢٦,٢٨	٠,٧٥	١,١١
٢٠٠١	٦٢٧,٨٠	٥٦٦,٨٧	٠,٧٠	١,١٤
٢٠٠٢	٦٣٦,٠٠	٧٦٩,٩٨	٠,٧١	١,١٣
٢٠٠٣	٧١٧,٠٠	٨٠٠,٩٠	٠,٧٧	١,١٦

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- الجهاز المركزي للتتعبئة العامة والإحصاء "نشرة التجارة الخارجية" أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتتعبئة العامة والإحصاء "الكتاب الإحصائي السنوي" أعداد متفرقة.
- البنك الأهلي المصري "النشرة الاقتصادية" أعداد متفرقة.
- وزارة الزراعة وإصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي "نشرة الاقتصاد الزراعي" أعداد متفرقة.

## المراجع

### مراجع باللغة العربية

- البنك الأهلي المصري "النشرة الاقتصادية" أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "الكتاب الإحصائي السنوي" أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة التجارة الخارجية" أعداد متفرقة.
- سعد زكي نصار (دكتور) "السياسات السعرية الزراعية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر" الندوه القوميه للسياسات الزراعيه في جمهوريه مصر العربيه، وزارة الزراعة، ١٩٩٢.
- وزارة الزراعة وإصلاح الأراضي، الادارة المركزيه للإقتصاد الزراعي "نشرة الإقتصاد الزراعي" أعداد متفرقة.

### مراجع باللغة الإنجليزية

- Balassa, Bela "Tariff Protection in Industrial Countries: An Evaluation"  
J. Polit. Econ., Vol. 73, No. 2, Dec., 1965, pp 573-594.
- Johnson, Harry G. "The Cost of Protection and the Scientific Tariff" J.  
Polit. Econ., Vol. 68, No. 4, Aug., 1960, pp 427-345.
- Tsakok, Isabelle "Agricultural Price Policy: A Practitioner's Guide to  
Partial Equilibrium Analysis" Cornell Univ. Press, London, UK, 1990.

## **AN ESTIMATION OF THE PARTIAL EQUILIBRIUM MODEL FOR POTATOES CROP IN EGYPT**

**Gomaa, M. Z.<sup>1</sup>, M. S. Mansour<sup>1</sup>, A. A. Ebrahim<sup>1</sup>,  
Samia Abd El-Hamid<sup>2</sup> and Enas M. Jbr<sup>2</sup>**

**<sup>1</sup>. Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture,  
Zagazig University.**

**<sup>2</sup>. Agricultural Research Center, Central Laboratory for Design  
and Statistical Analysis Research.**

**ABSTRACT:** Potatoes is considered one of the most important crops in Egypt. In the last years the Egyptian agricultural sector faced many economic transformations either in the national or international level. As the government adopted the structural adjustment programs and signed the General Agreement on Tariffs and Trade (GATT), and finally entering the World Trade Organization (WTO).

The main research problem and the objective of the study is handling the effect of Egyptian Agricultural policy on potatoes on both production and consumption sides. The time series data were collected through years (1985-2003).

The partial equilibrium model (PEM) for potatoes, was estimated according to six scenarios, due to the changes in export price, exchange rate, farm price, supply elasticity, demand elasticity, and the changes in both supply and demand elasticities. The first, second, and the third scenario depend on three cases, where the first case assume the real results of partial equilibrium model, and the second assume an increase in the prices by about 10%, and the third assume an increase by about 20%. Also the fourth, fifth, and sixth scenario depend on three cases, where the first case assume the real results of PEM, and the second assume decrease the elasticities by about 0.10, and the third assume decrease the elasticities by about 0.20. The real elasticities of supply and demand of potatoes reached about 0.47, -0.52 respectively.

The results of PEM in the first scenario that assume change export price of potatoes, indicate that the producer and consumer loss were unstable, also there is an increase in the loss of producer surplus, government revenue, and the net effect on export of potatoes, also there is gains in the consumer surplus.

The results of PEM in the second scenario that assume change exchange rate price, indicate an increase in both the producer and consumer loss, also there is a decrease in the loss of producer surplus, foreign exchange, and the net effect on export of potatoes, and an increase in the government revenue.

Also the results of PEM in the third scenario that assume change farm price of potatoes, indicate that there is a decrease in both the producer and consumer loss, and net economic loss, also there is an increase in the government revenue.

The fourth scenario of PEM that assume change supply elasticity of potatoes, indicate a decrease in producer loss, also there is an increase producer surplus, government revenue gains, and net economic loss.

The fifth scenario of PEM that assume change demand elasticity of potatoes, indicate that there is no effect on net economic loss in production and the producer surplus, while there is a decrease in net economic loss in consumption, also there is an increase consumer surplus and government revenue.

Finally the results of PEM in the sixth scenario that assume change supply and demand elasticities of potatoes, indicate that there is a decrease in both net economic loss in production and consumption, also there is an increase in the gains of producer and consumer surplus.

**Key words:** Model, partial equilibrium, potatoes, Egypt.